مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
عدد محكم خاص بأبحاث المؤتمر الدولي الأول بجامعة المهرة.
27-28- أكتوبر 2024م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

الجامعات اليمنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

(الأهمية – والصعوبات)

د. أمل صالح سعد راجح *

الإيميل: aaa3034@hotmail.com

ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة إشكالية العلاقة بين الجامعات اليمنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، موضحا ذلك من خلال إيراد أهمية هذه العلاقة كونها تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتساعد في تطوير قدرات ومهارات الشباب الجامعي، هذا من جهة ومن جهة أخرى، تواجه هذه العملية جملة من الصعوبات إن كان في الإطار المؤسسي للجامعات أو في إطار البنية المجتمعية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه منهجا علميا في البحث. ومن أهم أدوات البحث استخدام المصادر والمراجع والأدبيات النظرية التي تتلاءم مع مشكلة البحث وأهميته وكذا استخدام المؤشرات والتقارير الإحصائية التي توضح مؤشرات التنمية المستدامة في اليمن. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- ما زال هناك قصور في أداء الجامعات اليمنية وتحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.

- عدم إسهام الجامعات اليمنية والتعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، وذلك لضعف الشراكة بين قطاع الأعمال والجامعات، أيضاً عدم وجود برامج ومشروعات استثمارية تهدف إلى تنمية القطاع الإنتاجي؛ مما يؤدي إلى ازدياد دائرة الفقر واتساعها.

- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية، وتدني إنتاجية النشاط البحثي في الجانب الزراعي، وكذا ضعف التنسيق بين الجامعات اليمنية والجهات المسؤولة عن التنمية الزراعية، ومن ثمَّ قلة مساهمة الجامعات في ضمان الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

كما وضعت الدراسة جملة من التوصيات منها:

- تعزيز البحوث التي تخدم الواقع اليمني وحل مشكلاته والعمل على تطبيق نتائجها على أرض الواقع.

- تعزيز الحرية الأكاديمية للجامعات اليمنية مع زيادة الدعم المخصص لها، وكذا إقامة شراكة بين القطاع الخاص والجامعات للحصول على مصادر تمويل متعددة.

الكلمات المفتاحية: الجامعات اليمنية، التنمية المستدامة، الأهمية، الصعوبات.

---

* أستاذ مشارك - قسم علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عدن.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية، (عدد خاص1)، تاريخ النشر يونيو-2025م

Yemeni Universities and Achieving Sustainable Development Goals

(Importance – Difficulties)

Dr. Amal Saleh Saad Rajeh *

Abstract:

The research aims to study the problematic relationship between Yemeni universities and achieving sustainable development goals, explaining this by stating the importance of this relationship as it enhances social and economic development, and helps in developing the capabilities and skills of university youth, on the one hand, and on the other hand, this process faces a number of difficulties, whether in the institutional framework of universities or in the framework of the societal structure. The research relied on the descriptive analytical approach as a scientific approach in research. The most important research tools are the use of sources, references and theoretical literature that are compatible with the research problem and its importance, as well as the use of statistical indicators and reports that clarify indicators of sustainable development in Yemen. The study reached several results, including:

- There is still a deficiency in the performance of Yemeni universities and their achievement of sustainable development goals.

- The failure of Yemeni universities and higher education to contribute to promoting economic growth, due to the weak partnership between the business sector and universities, as well as the lack of investment programs and projects aimed at developing the productive sector; Which leads to the circle of poverty increasing and expanding.

- Weak investment in agricultural research, low productivity of research activity on the agricultural side, as well as weak coordination between Yemeni universities and the authorities responsible for agricultural development, and thus the limited contribution of universities to ensuring food security and achieving sustainable agricultural development.

The study also made a number of recommendations, including:

- Strengthening research that serves the Yemeni reality and solves its problems and working to apply its results on the ground.

- Strengthening academic freedom for Yemeni universities with increasing the support allocated to them, as well as establishing a partnership between the private sector and universities to obtain multiple sources of funding.

Keywords: Yemeni universities, sustainable development, importance, difficulties

. Associate Professor - Department of Sociology - Faculty of Arts - University of Aden.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

مقدمة:

يرتبط التعليم العالي بالتنمية المستدامة بعلاقة وثيقة، فثمة تقاطع وتداخل بينهما وتكامل في آن واحد يصب في صالح تطوير المجتمع وتحقيق تنميته، فلا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتعليم ينهض بقدرات الأفراد وينمي مداركهم، ومن هنا كان مفهوم التنمية المستدامة يصب في الحفاظ على الموارد ليس للأجيال الحاضرة وإنما للأجيال القادمة، ولن يتأتى ذلك إلا بغرس قيم التنمية المستدامة في نفوس الأجيال عن طريق التعليم. وتعد الجامعات اليمنية مرتكزا أساسيا في تطوير التنمية في المجتمع اليمني ومنها التنمية المستدامة التي إذا توافرت لها الشروط المناسبة تستطيع أن تحقق أبعاد التنمية المستدامة؛ الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فالمجتمع اليمني يعاني من جملة من المشكلات التي أدت إلى تخلف تنميته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يتطلب من الجامعات أن تؤدي أدواراً مضاعفة للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهمها: القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير بيئة آمنة صحياً واجتماعياً.

إشكالية البحث:

تتسابق الدول والمجتمعات في الوقت الراهن للاهتمام بالتعليم الجامعي لما يشكل من مرتكز هام لتحقيق التنمية، ومن ضمنها التنمية المستدامة، التي هي تنمية مستقبلية تهتم بحاضر المجتمعات للوصول إلى مستقبل سليم ودائم. وتضطلع الجامعات بوظائف عديدة منها التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فهي منابر للعلم وصانعة الأجيال وأداة من أدوات التغير الاجتماعي تساعد في تطوير مجتمعاتها والحفاظ على ثرواتها. فهناك علاقة وثيقة بين التنمية المستدامة والتعليم الجامعي، فعن طريق التعليم الجامعي تتحقق أهداف التنمية المستدامة من خلال البرامج والمضامين التعليمية، والأنشطة التي تمارس والتي تعزز من قيمة التنمية المستدامة في الأجيال. فقد توصلت دراسة (قراضه وعامر:2022) إلى أن دور الجامعات اليمنية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ما زال قاصرًا عما هو مأمول، كما أن هناك معوقات وتحديات تحول دون ذلك وتوصلت الدراسة إلى اقتراح رؤية استشرافية لتفعيل دور الجامعات اليمنية نحو تحقيق الوعي المجتمعي بأهمية التنمية الزراعية المستدامة. كما أكدت دراسة (العلايا والحياسي:2023) إلى وجود متطلبات لتستطيع الجامعات اليمنية تطوير أداءها في ضوء أهداف التنمية المستدامة منها: توفير المناخ العملي والعلمي للبحث والتطوير، وتشجيع الجامعات لدعم المبدعين، وإعادة النظر في وضع الخطط والمناهج من خلال وضع استراتيجية وطنية لإدراج مفاهيم التنمية المستدامة في البرامج التعليمية والبحثية للجامعات.

من هنا تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

- هل تتعزز التنمية المستدامة في المجتمع اليمني من خلال الأدوار المهمة التي تقوم بها الجامعات اليمنية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

- ما مؤشرات التنمية المستدامة في المجتمع اليمني وفق أهداف التنمية المستدامة ودور الجامعات اليمنية في تحقيقها؟
- ما أبرز الصعوبات التي تواجها الجامعات اليمنية التي تحد من قدرتها في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما عوامل التمكين في الجامعات اليمنية لتحقق التنمية المستدامة؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في إلقاء الضوء على دور الجامعات اليمنية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة؛ مما يعزز من قدرات الجامعات في تحقيق وظائفها وهي: التدريس الجامعي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. كما تظهر أهمية البحث في إبراز الصعوبات التي تواجها الجامعات اليمنية، وهي التي تحد من قدرتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتالي خدمة المجتمع وحل مشاكله. كما أن الدراسة تفتح المجال لمزيد من الدراسات التي تركز على الجامعات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

- التعرف على مؤشرات التنمية المستدامة في المجتمع اليمني وفق أهداف التنمية المستدامة ودور الجامعات اليمنية في تحقيقها.
- الكشف عن أبرز الصعوبات التي تواجها الجامعات اليمنية والتي تحد من قدرتها في تحقيق التنمية المستدامة.
- إبراز عوامل تمكين الجامعات اليمنية لتحقق أهداف التنمية المستدامة.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه منهجية علمية في الدراسة، لقدرته على وصف الظاهرة وتحليلها تحليلاً وافيًا. كما تم الاعتماد على البيانات والمؤشرات الإحصائية المكتبية للتعرف على الظاهرة قيد البحث.

مفاهيم البحث:

- مفهوم الجامعة:

تعرف الجامعة بأنها: " المؤسسة التي تقوم بصورة رئيسة في توفير تعليم متقدم لأشخاص على درجة من النضج ويتصفون بالقدرة العقلية والاستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة، ويمكن القول ان للجامعة بهذا المعنى جذورًا عميقة في التاريخ وأنها بدأت في مرحلة مبكرة من حياة الإنسان وتطورت مع تطوره (أبو مغلي وآخرون:1997، 29)

من هنا نجد أن الجامعات قد أدت دورًا مركزيًا عبر التاريخ الإنساني في شتى المجالات ومنها عمليات التنمية والتغيير والتقدم الاجتماعي "فالجامعة كمفهوم هي انعكاس لرغبة المجتمع في التقدم والتغيير

والتطور، كما أنها انعكاس لمستوى الوعي السائد في المجتمع، وفي نفس الوقت تؤدي الجامعة دورًا سياسيًا في تنمية المجتمع على جميع الأصعدة من خلال ربط العلوم المختلفة بالعمليات والخطط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع" (اللبدي وعدامه:2004، 290)

- مفهوم التنمية المستدامة:

في تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987م وبقرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ديسمبر 1983، تم التصديق على فكر التنمية المستدامة، وبدأ العمل به في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992 وعرفها بأنها: تطوير الأرض والمدن والمجتمعات والأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة، وإدارة وحماية رأس المال الطبيعي، وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي ليخدم تنمية مواردنا، وتعتمد على تنمية اقتصادية بإشراف بيئي من خلال مسئولية مجتمعية من الشعوب والمؤسسات ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، وباختصار هي: تنظيم العلاقة بين الإنسان والنظام الحيوي (الاشوح: د.ت،38)

بينما رأت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أن التنمية المستدامة تعكس "مجموعة منسقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار، تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حينما يتعذر ذلك(دهان زغاشو:2018)

الدراسات السابقة

أكدت العديد من الدراسات على أهمية دور الجامعات في تفعيل أهداف التنمية المستدامة، فنجد دراسة (العرقاوي وعجوز:2019) تشير إلى أن وظيفة مؤسسات التعليم العالي قد تطورت؛ إذ أصبحت تؤدي دورًا ثالثًا وهو الارتباط ثنائي الاتجاه مع المجتمع وهو نسخة مختلطة من التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الأعمال، وأظهرت الدراسة أن مؤسسات التعليم العالي ومن خلال هذا الارتباط ستسهم بشكل فعّال في عملية التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أهمية دور مؤسسات التعليم العالي في الوصول إلى اقتصاد المعرفة، الأمر الذي يتطلب وجود نظام تعليمي ذي كفاءة ومؤسسات تعليم راقية تواكب معايير الجودة العالمية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على فرص تعزيز التنمية المستدامة. ووجدت الدراسة أن الوصول إلى التنمية المستدامة يتطلب تغيير تفكيرنا وعملنا، الأمر الذي يفرض توفير نوعية تعليم وتعلم من أجل التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي جميع البيئات الاجتماعية، كما توصلت دراسة (دهان وزغاشو:2018) إلى أن التنمية المستدامة تهدف إلى تنمية الإنسان وبيئته وتطوير أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية فهو وسيلتها وغايتها. كما لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة إلا إذا توفرت قوى بشرية مؤهلة، ما يجعل التعليم من أهم عناصر إنجاحها وتحقيقها. كما أن التعليم هو الأصل والوسيلة الأكثر فعالية في المسعى الحديث للبشرية نحو تحقيق تنمية مستدامة. فهو يسهم التعليم في

تعزيز الأرصدة المعرفية والاجتماعية والسلوكية وفي تنمية الكفاءات العرضية الضرورية لتحقيق الاستدامة بجميع مراميها .لذلك يتوجب وضع مناهج تعليمية تواكب التوجهات والمستجدات العالمية والمحلية في جميع المجالات لضمان مخرجات كمية ونوعية تسهم بفعالية في تجسيد التنمية المستدامة. وبعض الدراسات حاولت أن ترصد تطبيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الجامعة من خلال الدراسات الميدانية حيث هدفت دراسة (لخضر ونسيمة:2019) إلى إبراز دور الجامعة في تفعيل التنمية المستدامة باعتبارها إحدى أهم المؤسسات المعرفية التي تشكل والمجتمع علاقة الكل بالجزء؛ إذ أسفرت النتائج على نقص في تأدية المركز الجامعي (تيسمسيلت) لمهامه لفائدة التنمية المستدامة سواء في مجال البحث العلمي، وطرق ومناهج التدريس وكذا التدريب.

هذا من جانب، ومن جانب آخر نجد دراسات تهتم باستخدام مناهج معينة لاستخدامها في التعليم العالي والتحول إلى التنمية المستدامة حيث نجد دراسة Vasiliki kioupi and Nikolaos) (voulvoulis:2019استخدمت التفكير النُظمي، ليعيد تعريف التعليم من أجل التنمية المستدامة كأداة يمكنها تحقيق التحول المطلوب للمجتمع للوصول إلى حالة مستدامة .باستخدام أهداف التنمية المستدامة كنقاط نهاية لهذه الحالة، ومن خلال نهج تشاركي، يعمل أصحاب المصلحة والمتعلمون في التعليم معًا لبناء رؤية مشتركة للاستدامة، وتحديد الكفاءات اللازمة، وتطوير أساليب التدريس واستراتيجيات التعلم المناسبة .يسمح الإطار بتطوير أدوات التقييم التي يمكن أن تدعم المؤسسات التعليمية لرصد وإدارة تقدمها في تحويل المجتمعات نحو الاستدامة .كما سعت دراسة (Aljendan:2024) إلى وضع إطار لتنفيذ قيادة الاستدامة من خلال مراجعة منهجية للأدبيات حول قيادة الاستدامة في الجامعات السعودية .تهدف هذه المراجعة إلى فهم الوضع الحالي لمبادرات الاستدامة في هذه المؤسسات، وتحديد تحديات التنفيذ، ووضع استراتيجيات لتطوير إطار عملي لقيادة الاستدامة لتوجيه رحلة المؤسسات نحو الاستدامة .من خلال تنفيذ هذا الإطار، يمكن تحويل التعليم العالي السعودي من خلال القيادة المستدامة .يتضمن الإطار إعادة توجيه المهام وتعزيز التزام أصحاب المصلحة على المدى الطويل، يمكن لقيادة الاستدامة المساهمة في المرونة المؤسسية والمجتمعية من خلال التأثير الإيجابي على مجموعة متوازنة من مؤشرات الأداء .كما سعت دراسة (Douglas:2023) إلى معرفة كيفية تحقيق التعليم الجامعي النيجيري المبتكر من أجل التنمية المستدامة في نيجيريا، حيث ركزت الورقة على الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة وهو هدف الصناعة والابتكار والبنية التحتية، وتم فحص أدوار الجامعات النيجيرية في تحقيق التعليم الجامعي المبتكر من أجل التنمية المستدامة بالإضافة إلى التحديات التي تعيق تقدم التعليم الجامعي المبتكر في الجامعات النيجيرية، لتشمل نقص المعرفة التكنولوجية، وعدم كفاية التمويل، وعدم كفاية التعلم الإلكتروني، ومرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من بين أمور أخرى .تم التوصل إلى أن هناك حاجة للجامعات النيجيرية لتطوير بنية تحتية مبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة في الجامعات النيجيرية، حيث سيمكن ذلك الطلاب من التنافس مع أقرانهم على مستوى العالم، وسيكون الطريق إلى الأمام لهذه القضايا

هو التمويل الكافي، وتوفير مرافق التعلم الإلكتروني والإنترنت وصيانتها بشكل صحيح، والإدارة السليمة للموارد، من بين أمور أخرى.

المبحث الأول:

أهمية التنمية المستدامة ودور الجامعات في تحقيقها

للجامعات أدوار عديدة في المجتمع، تنبثق من وظائفها الأساسية وهي التعليم والتدريس الجامعي، ووظيفة البحث العلمي وخدمة المجتمع، تتكامل هذه الوظائف مع بعضها البعض ليحدث التناغم والتكامل في أداء الجامعات لوظائفها، كما تتنامى وظائف الجامعة في الوقت الراهن في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تشهدها المجتمعات وفي ظل الثورة التكنولوجية التي غيرت من المفاهيم والنظم والقيم، لذا فالجامعات بما تحتوي من طاقات بشرية من الطلبة والأساتذة وخبرات أكاديمية وبحوث علمية، إضافة إلى المكتبات والمعامل والمختبرات تسهم بأدوار مهمة في تعزيز التنمية المستدامة وفق ابعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما أن "توظيف واستخدام المعرفة والمشاركة المجتمعية بين قطاع التعليم العالي والمجتمعات هو السبيل لبلورة دورة حياة المعرفة للوصول إلى إنتاج معرفي يستفيد منه المجتمع ككل، إذ إن قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة وتكييفها وتوظيفها لهو أمر حاسم من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام ولتحسين مستويات المعيشة، إذ إن المعرفة باتت أهم عامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛ وأن التقدم في القطاعات الأساسية في أي مجتمع يعتمد بشكل خاص على إمكانية هذا المجتمع في تطبيق المعارف والابتكارات الناتجة عن مراكزة التعليمية"(حروش و طوالبية :2017)، تؤدي الجامعات أدوارًا مهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة، لاسيما في الحد من الفقر من خلال العمل على تدريب القوى العاملة المؤهلة والمدربة والتكيف مع متطلبات السوق من خلال توليد المعرفة الجديدة التي يحتاجها سوق العمل، لذلك من أهم الأساسيات التي يجب أن يتضمنها التعليم الجامعي في العصر الراهن هو التركيز على المهارات والمعارف الجديدة بما في ذلك التكيف مع المواقف السريعة والطارئة، القدرة على حل المشكلات، وكذا القدرة على اتخاذ القرارات التشاركية.

لذا يتمثل "هدف التعليم من أجل التنمية المستدامة في تمكيننا من مواجهة التحديات العالمية الحالية والمستقبلية مواجهة بناءة وخلاقة، وفي إنشاء مجتمعات أكثر استدامة وسهولة في التكيف. أن النظام التعليمي القوي يعزز قدرة الوصول للفرص، ويحسن الصحة، ويعزز كذلك من متانة وصلابة المجتمعات، ويقوم في الوقت نفسه بزيادة النمو الاقتصادي بشكل يعزز من تلك العمليات ويسرعها، كما أن التعليم يوفر المهارات التي تحتاجها المجتمعات من أجل الوصول إلى اقتصاد مستدام بحيث يعملون في مجالات مثل الطاقة المتجددة والزراعة الذكية وإعادة تأهيل الغابات وتصميم مدن تستخدم الموارد بفعالية

بالإضافة إلى الإدارة السليمة للأنظمة البيئية الصحية (اليونسكو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: 2019 م)

المبحث الثاني:

مؤشرات التنمية المستدامة في اليمن ودور الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يعاني المجتمع اليمني جملة من الصعوبات والمشكلات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية انعكست على قدرة هذا المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة؛ مما يتطلب من الجامعات القيام بأدوار حقيقية تساعد في الحد من تفاقم هذه المشكلات على صعيد الواقع، ولا تكن منعزلة عن محيطها، نائيه بنفسها عن الخوض في غمار المشكلات التي يعاني منها الفرد والمجتمع. في هذا الجزء سيتم استعراض الأهداف السبعة من أهداف التنمية المستدامة الأولى ودور الجامعات في تحقيقها وهي:

- الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان:

يتصف الفقر في اليمن بأنه فقر متعدد الأبعاد بمعنى أن النزاعات والحروب أدت إلى تأثيرات متعددة الأوجه منها اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية؛ مخلفة تداعيات مختلفة أثرت على مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وحتى القيمية؛ مما يستوجب قياس أبعاد الفقر وتداعياته المختلفة، فهناك فقر وحرمان في الحصول على التعليم والصحة والمياه والكهرباء، إلى جانب خدمات وفرص أخرى. ويزداد الفقر متعدد الإبعاد في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية؛ بما أن الريف يعد موطناً لنسبة (72.6) بالمائة من الفقراء متعددي الأبعاد وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

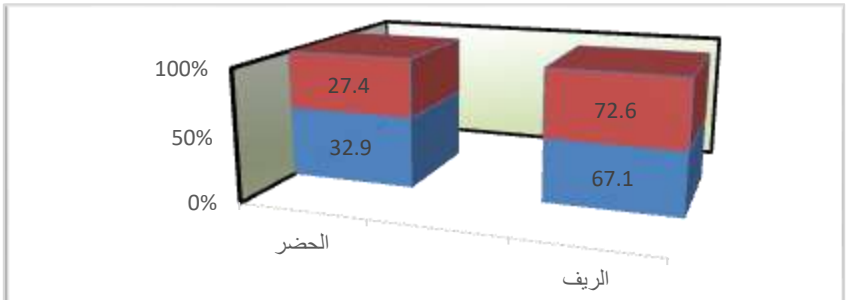

	الحضر		الريف
نسبة توزيع الفقراء	27.4		72.6
نسبة السكان	32.9		67.1

شكل رقم (1) يوضح توزيع الفقراء ومجموع السكان حسب المناطق الريفية والحضرية.

المصدر: تم أخذ النسب من تقرير قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليمن، 2023، المخطط من إعداد الباحثة.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

"تدعو أهداف التنمية المستدامة إلى الحد من الفقر، إذ يتتبع المؤشر (1.2.2) الانخفاض في عدد الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يُعانون من الفقر بجميع أبعاده وفقًا للمعايير الوطنية. ويدعو المؤشر الحكومات لتصميم تدابير تسمح برصد الفقر متعدد الأبعاد في بلد معين، وتدابير يمكن تصنيفها حسب الفئات، وتوفر معلومات عن مختلف أوجه الحرمان. وفي الوقت الحالي، يوجد في أكثر من 20 بلدًا في جميع أنحاء العالم مؤشرات وطنية متعددة الأبعاد توجه السياسات، وترصد الحد من الفقر، وتوفر معلومات حيوية عن مستويات الحرمان الوطني والمحلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:2023، 11)، إذ أورد مركز الإحصاء في كتاب الإحصاء السنوي لعام 2021- 2022 مؤشرات التنمية المستدامة في اليمن بالنسبة للهدف الأول وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان على النحو الآتي:

جدول (1) يوضح مؤشرات التنمية المستدامة في اليمن بالنسبة للهدف الأول

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	السنة الأقدم		آخر سنة	
	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة
- نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي بحسب الجنس والعمر	46.7%	2019	56.3%	2021
- نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بحسب الجنس والعمر	80%	2020	70%	2021
- نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية	40.70%	2017	46.3%	2018

المصدر: بتصرف من كتاب الإحصاء السنوي لعام 2021-2022م، الجهاز المركزي للإحصاء، عدن.

وهناك الكثير من التقدم المحرز على المستوى الإقليمي والدولي نظراً للجهود التي تبذلها هذه الدول للقضاء على الفقر إلا أن اليمن تعتبر بعيدة إلى حد كبير عن تحقيق هذه الغاية وإحراز تقدم فيها بسبب استمرار الحرب وتداعياتها؛ إذ استُنزفت الاحتياطيات، وانخفضت التحويلات، كما توقفت صادرات النفط وانعكس ذلك في حدوث انكماش اقتصادي بشكل أكبر؛ إذ تشير جميع المؤشرات إلى فقدان مزيد من الأسر لمصادر دخلها وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وزيادة معدلات التضخم وتراجع الواردات الغذائية، ووفقا لتقارير الأمم المتحدة فإنه في حال استمرار هذا الوضع فسوف تصنف اليمن كأفقر دولة في العالم. ولقد ظهر ذلك جلياً في ازدياد نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر، إذ في العام 2019م بلغت نسبة الفقر (75%) يساوي (22.3 مليون من السكان عما كان عليه في العام 2014 م (12,4 مليون من السكان)، وقدرت في عام 2022م (79%) وفي حال استمرار الحرب إلى 2030م فيتوقع أن ترتفع النسبة إلى (88%)؛ أي ما يقابل (34,1) مليون من السكان بحسب تقديرات الأمم المتحدة، وذلك لعدم وجود إحصائيات دقيقة لفترة ما بعد حرب 2015م.

إن جوهر التنمية المستدامة يتمثل في تزويد أفراد المجتمع بالدعم اللازم الذي يحتاجونه بغية التخفيف من حدة الفقر والحد منه ليتسنى القضاء عليه في 2030 م، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال استراتيجية

مترابطة ترتكز على تعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز قدرة الفقراء على الصمود من خلال توفير فرص العمل اللائقة التي تحسن دخولهم، وكذا تحسين فرص حصولهم على الخدمات الأساسية.

من هنا يتوجب أن تقوم الجامعات اليمنية بأدوار عديدة للحد من مستوى الفقر في المجتمع منها:

1- تعزيز قدرات المتعلمين وإكسابهم المهارات المناسبة للولوج لسوق العمل من خلال:

- التدريب الحرفي: القيام بتدريب الطلاب أو حتى العاملين في المجالات الحرفية والمهنية لإكسابهم المهارات الجديدة التي تتناسب مع هذه المهن.

- التدريب التخصصي: يركز على زيادة التدريب خلال الدراسة الجامعية وما بعدها.

- التدريب الإداري: يساعد ذلك في تطوير مهارات الموظفين الذين يعملون في الإدارات بهدف إكسابهم مهارات جديدة.

2- دراسة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الفقراء وخصوصا في المناطق الفقيرة والنائية والعمل على بلورة أهم النتائج وإشراك صناع القرار في تقديم الحلول والمعالجات في ذلك.

3- فتح مراكز تعليم وتدريب تعنى بفئات كبار السن والمرأة، الذين لم يستطيعوا الالتحاق بالتعليم الجامعي لمواصلة تعليمهم ويتم ذلك ووفق فترات زمنية مناسبة لهم.

4- زيادة عدد سنوات التعليم للكبار، وذلك من خلال إنشاء مراكز للتدريب المهني تهدف إلى توفير فرص مرنة للحصول على التعليم للأفراد الذين تجاوزت أعمارهم سن المدرسة حتى يتمكنوا من إنهاء تعليمهم وتحسين كفاءاتهم ومهاراتهم في العمل.

5- ضمان حصول الأسر الفقيرة على خدمات التمويل الأصغر بهدف تشجيع المشاريع وتنفيذ أنشطة بديلة مدرة للدخل.

6- كما يمكن للتعليم العالي أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير الكفاءات والمهارات للعمالة. الأشخاص الذين يحصلون على تعليم جامعي يكونون عادةً أكثر قدرة على العمل في وظائف ذات دخل أعلى.

7- كما يمكن للتعليم العالي أن يقلل من الفجوة بين الطبقات الاجتماعية من خلال توفير فرص متساوية للجميع للحصول على تعليم جيد.

8- أيضاً من خلال توفير فرص التعليم العالي، يمكن للأفراد تحقيق مستوى أعلى من الدخل والاستقلالية المالية، مما يقلل من احتمالية الوقوع في دائرة الفقر.

<u>الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة:</u>

من ضمن أهداف التنمية المستدامة القضاء على الجوع الذي تعانيه الدول والمجتمعات وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة، حيث يعد اليمن من ضمن المجتمعات التي تعتمد على الأنشطة الزراعية وزراعة المحاصيل وتربية المواشي، فحوالي 75 ٪ من السكان يعيشون في المناطق الريفية، "ومع ذلك، فإن المساحة المزروعة تتناقص بسبب العديد من العوامل منها: استخدام الممارسات الزراعية التقليدية، سوء

مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
عدد محكم خاص بأبحاث المؤتمر الدولي الأول بجامعة المهرة.
27-28- أكتوبر 2024م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

إدارة الأراضي والموارد الأخرى، تدني إنتاجية المحاصيل، شُحَ المياه، وضعف استخدام المدخلات الزراعية وارتفاع أسعارها، وهجرة القوى العاملة. كل هذه العوامل تؤدي إلى انتشار الفقر وسوء التغذية. فضلا عن أن تزايد السكان وتنويع أنشطتهم الاقتصادية يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية المجهدة والمتناقصة"(المحرم والشرجبي:2019) وكان من أهم مؤشرات التنمية المستدامة في اليمن بحسب الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة هو القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة كما أوردها كتاب الإحصاء السنوي كانت على النحو الآتي:

جدول (2) يوضح مؤشرات التنمية المستدامة في اليمن بالنسبة للهدف الثاني

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	السنة الأقدم		آخر سنة	
	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة
- معدل انتشار نقص التغذية	39.70%	2018	41.40%	2020
- معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	-	-	75.1%	2022
- نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة	75.20%	2016	73.30%	2018
- مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية	18.9%	2017	18.7%	2020

المصدر: بتصرف من كتاب الإحصاء السنوي لعام 2021-2022م، الجهاز المركزي للإحصاء، عدن.

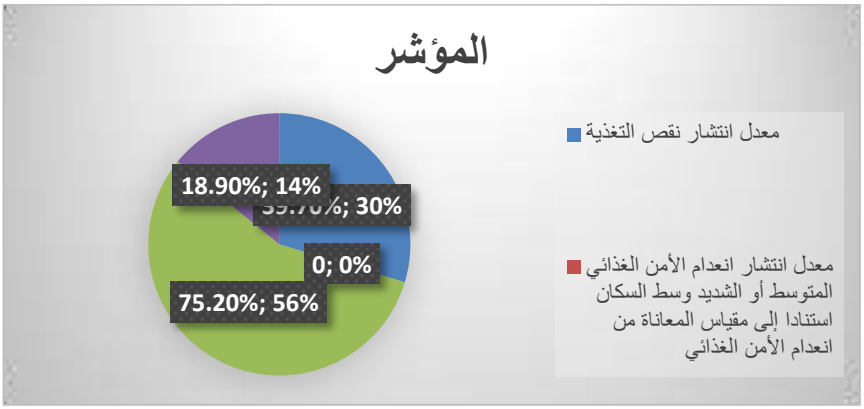

شكل (2) يوضح مؤشرات التنمية المستدامة في اليمن بالنسبة للهدف الثاني

المصدر: بتصرف من كتاب الإحصاء السنوي لعام 2021-2022م، عدن، والمخطط من إعداد الباحثة.

نجد من النظر في هذه المؤشرات ازدياد معدل انتشار نقص التغذية في العام 2020 بمقدار (41.40%) عما كان في العام 2018 الذي بلغ (39.70%) مما يدل على تفاقم معاناة السكان، وهذا ما يؤكده مؤشر انعدام الأمن الغذائي المتوسط والشديد بين السكان الذي بلغ (75.1%) في العام 2022، نتيجة لعوامل

عديدة منها الحروب والنزاعات والنزوح؛ مما زاد من معاناة الناس، حيث نقصت نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة لتبلغ في العام 2018 (73.30%) مقارنة بعام 2016 التي بلغت (75.20%) كما أن مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية قل ولم يتم زيادة هذا الدعم حيث تراوح نسبته بين (18.9%) و (18.7%) بين عامي (2017) و(2020)، حيث من المفترض أن تولي الحكومة هذا النشاط جل الاهتمام وتعمل على زيادة الانفاق في هذا المجال.

لذا تعاني اليمن من أزمة أمن غذائي تعد واحدة من أبرز التحديات التي تواجهها، أكثر من 17 مليون شخص يعانون من حالات عدم الأمن الغذائي، وتشكل التغيرات المناخية مخاطر إضافية. **يمكن للجامعات اليمنية المساهمة من خلالها في حل هذه المشكلة وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق:**

1. **البحث والابتكار:** يمكن للجامعات اليمنية تعزيز البحث العلمي حول الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، من خلال المساهمة في البحث في تطوير تقنيات زراعية مبتكرة وتحسين إنتاج المحاصيل.
2. **التعليم والتدريب:** على الجامعات أن تقوم بتقديم برامج تعليمية وتدريبية للمزارعين والخبراء في مجال الزراعة، تشمل تحسين الممارسات الزراعية وتعزيز الوعي بأهمية الأمن الغذائي.
3. **التوعية والتثقيف:** على الجامعات أن تنظم حملات توعية حول الأمن الغذائي والتغذية السليمة، من خلال ورش عمل والمحاضرات التوعوية.
4. التعاون مع المجتمع المحلي: يعد التعاون مع المزارعين والمجتمع المحلي لتطوير مشاريع زراعية مستدامة من الأهمية بمكان؛ إذ سيساعد العمل في المجال الزراعي كما يمكن أن يشمل ذلك تبادل المعرفة والخبرات.
5. التحفيز على الابتكار الاجتماعي: يمكن للجامعات دعم مشاريع ريادة الأعمال والابتكار الاجتماعي التي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

الهدف3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار:

تعاني اليمن جملة من الصعوبات في المجال الصحي، منها قلة الأطباء والممرضين وضعف البنية التحتية، ورداءة الخدمات الصحية في المستشفيات العامة والخاصة على حد سواء، أيضاً أدى انتشار الأمراض مع تقلبات الجو وتغير المناخ إلى وجود عدوى تصيب كبار السن والأطفال مع تزايد وجود الأمراض المعدية نتيجة لقلة النظافة، وقلة الوعي لدى بعض أفراد المجتمع، وعدم استخدامهم للقاحات المختلفة، كل ذلك وغيرها من الأسباب أدت إلى حدوث تداعيات في الجانب الصحي وتعرض الكثير من الأفراد للأمراض المزمنة والخطيرة مع عدم وجود الدواء المناسب للحد من هذه الامراض، ومنعًا لانتشارها بين أوساط المجتمع، كما أن الحروب والأزمات الاقتصادية التي شهدتها اليمن أدت إلى انتكاسة في الجانب الصحي برزت في المؤشرات الآتية:

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
عدد محكم خاص بأبحاث المؤتمر الدولي الأول بجامعة المهرة.
27-28- أكتوبر 2024م
مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

جدول (3) يوضح مؤشرات التنمية المستدامة في اليمن بالنسبة للهدف الثالث

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	السنة الأقدم		آخر سنة	
	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000	59.6%	2020	61.9%	2021
- حالات الإصابة بالملاريا 1000 شخص.	38.5%	2020	46.1%	2021
- عدد الإصابة بأمراض التهاب الكبد الوبائي لكل 100000 من السكان.	1925	2017	770	2020
- معدل الوفيات الناجمة عن امراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة.	26.6%	2015	24.80%	2019
- معدل الوفيات المنسوبة إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط.	-	-	117%	2019
- معدل الوفيات المنسوبة إلى المياه غير المأمونة وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع.	-	-	15.83%	2019
- نسبة السكان المستهدفين من جميع اللقاحات المشمولين بالبرنامج الوطني لبلدهم.	72%	2021	54.60%	2022

المصدر: بتصرف من كتاب الإحصاء السنوي لعام 2021-2022م، عدن.

من معطيات الجدول نجد تفاوتا بين نسبة هذه المؤشرات بحسب الأعوام، فمؤشر معدل وفيات الأطفال قد شهد تزايد في العام 2021م بمقدار (61.9%) عن العام الذي سبقه وهو عام 2020م الذي كانت نسبة المؤشر (59.6%) مما يدل على وجود أسباب عديدة قد تكون ناتجة عن النظام الصحي أو عوامل تعود للجانب الأسري، وضعف المستوى المعيشي. كما نجد مؤشر حالات الإصابة بمرض الملاريا قد ارتفعت النسبة في عام 2021م بلغت (46.1%) عن العام السابق 2020م إذ بلغت النسبة (38.5%)، بل إن نسبة السكان المستهدفين من جميع اللقاحات المشمولين بالبرنامج الوطني لبلدهم، قد قلت حيث بلغت في العام 2022م (54.60%) مقارنة بالعام 2021م التي بلغت (72%).

إجمالاً فإن الجانب الصحي يحتاج إلى متطلبات عديدة، كتوفير البنية التحتية، والدعم المادي، وتوفير الكوادر المؤهلة. **فالجامعات اليمنية لها دوركبيرفي انتشال أوضاع هذا القطاع عن طريق:**

1. **تعزيز الوعي الصحي:** يمكن للجامعات تنظيم حملات توعية حول الصحة والنظافة الشخصية، يجب أن يتم توجيه هذه الحملات للطلاب وأفراد المجتمع المحلي.
2. **تطوير برامج التعليم الصحي:** تقديم برامج تعليمية حول التغذية السليمة وأهمية ممارسة الرياضة والوقاية من الأمراض ويتم إدراجها في المناهج التعليمية.
3. **البحث والابتكار في مجال الصحة:** دعم البحث العلمي حول قضايا الصحة والرفاهية، يمكن أن يساهم البحث في تطوير حلول مستدامة وفعالة.

4. **تعزيز البنية التحتية الصحية:** وضع استراتيجية وخطة عمل بموجبها تشترك الجامعة مع الجهات المعنية لتحسين البنية التحتية الصحية، يشمل ذلك تطوير المستشفيات والعيادات وتوفير الأدوية والمعدات الطبية.

5. **تشجيع الأبحاث حول الأمراض المستوطنة:** يمكن للجامعات أن تدعم الأبحاث حول الأمراض المستوطنة مثل السكري وأمراض القلب والسرطان، يمكن أن يساهم ذلك في تحسين الوقاية والعلاج.

6. **التعاون مع المجتمع المحلي** :يجب أن تكون الجامعات جزءًا من المجتمع المحلي والتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية لتحقيق أهداف الصحة والرفاهية.

الهدف4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة:

يعد التعليم من أهم الأولويات التي ترتكز عليها الحكومات والدول لبناء قاعدة تنموية اقتصادية، لذا نادت أهداف التنمية المستدامة بضرورة الاهتمام بالتعليم الشامل للجميع دون تمييز ولا إقصاء ولكل فئات المجتمع دون استثناء، على الرغم من الاهتمام الذي توليه اليمن للتعليم فإنها لا زالت لم تحقق الهدف الخاص بالتعليم، ولا زالت هناك فجوات في الالتحاق بالتعليم من جانب الذكور والإناث والاختلاف بين المناطق في الحصول على القدر الكافي من التعليم، ومع انتشار رقعة الحروب والنزاعات واتساعها زادت نسبة الفجوة في الحصول على التعليم.

من ضمن المؤشرات العديدة التي أوردها تقرر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للعام 2024م الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء(عدن) أوردنا مؤشر معدل الأطفال خارج المدرسة كما يوضحه جدول رقم (4)

جدول (4) يوضح مؤشر معدل الأطفال خارج المدرسة في اليمن

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة			
المؤشر	2012	2013	2016
- معدل التسرب من المدرسة للشباب في سن المدرسة الثانوية كلا الجنسين%	61.53	77.70	60.24
- معدل ترك المدرسة للأطفال في سن المدرسة الابتدائية كلا الجنسين%	21.86	21.47	24.38
- معدل ترك الدراسة للمراهقين في سن المدرسة الإعدادية كلا الجنسين%	41.88	37.49	34.26

المصدر بتصرف: الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، عدن، تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للعام 2024، ص139

يتضح من بيانات الجدول أنه لا زال هناك أطفال خارج نطاق المنظومة التعليمية، سواء أكانوا في المرحلة الثانوية أو المتوسطة أو الابتدائية، وهذا يعود لأسباب عديدة منها اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية دفعت الأطفال إلى ترك مقاعد الدراسة في سن مبكر، مما يشير إلى عدم تمتعهم بفرص التعلم التي نادي بها الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج الأمية ويتطلب بذل جهود مضاعفة من قبل الدولة والمجتمع لإعادة تأهيلهم من جديد.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

يتمثل دور الجامعات اليمنية في ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة وذلك من خلال:

1- تعزيز الحرية الأكاديمية فبدون حرية أكاديمية لا تستطيع الجامعات أن تحقق تقدم في مجال التعليم.

2- تشجيع البحث العلمي وتوفير المناخ العلمي المناسب من خلال إعداد المكتبات، والمختبرات والمعامل ودعم الأبحاث المبتكرة في شتى المجالات.

3- العمل على نشر التعليم بين أوساط الشباب والكبار والقرى النائية عن طريق عقد حلقات التوعية والتي تنظمها الجامعات وفق آلية متبعة.

4- تطوير الخطط والبرامج الجامعية وتضمين مفاهيم التنمية المستدامة فيها.

الهدف5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات:

تعد المساواة بين الجنسين أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر والتنمية المستدامة، ويكون الاستقرار الفعال والتنمية بإشراك جميع السكان من خلال مجموعة مشاريع ومبادرات المساواة بين الجنسين وتمكين جميع المواطنين بما في ذلك النساء والرجال والفتيات والفتيان بما يمكنهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة وتحقيق السلام المستدام للجميع. ولا تزال المرأة إلى يومنا هذا ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل ملحوظ في المناصب العامة والمنتخبة، إذ تشغل فقط (4%) من المناصب الإدارية وصنع القرار ولديها الحد الأدنى من الأدوار القيادية في اتفاقيات السلام الوطنية والمحلية.

من بين عواقب عدم المساواة بين الجنسين ما يلي:

1-فرض قيود على حركتها.

2- العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك الزواج المبكر والقسري.

3- مشاركة المرأة وقيادتها في القطاع العام والعمل الرسمي وغير الرسمي مدفوعة الأجر منخفضة حيث أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة (6.2 %) فقط.

4- إعاقة وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى فجوة هائلة بين الجنسين في محو الأمية والتعليم الأساسي.

وارتفاع معدلات وفيات الأمهات (تقرير مؤشرات اهداف التنمية المستدامة:2024م).

- نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (البرلمانات الوطنية) و(الحكومات المحلية)

من خلال الإحصاءات والمؤشرات تشير إلى تدنى مشاركة المرأة في مختلف المجالات السياسية وتعد اليمن من الدول الضعيفة في مشاركة النساء في الحياة السياسية سواء في البرلمان أو على مستوى المجالس المحلية، يلاحظ من الجدول (5) ما يلي:

بلغ عدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (1) في عام 2021م. -

- بلغ إجمالي عدد المقاعد في البرلمانات الوطنية في عام (2020) (301) مقعد يبلغ نسبة مقاعد النساء فيها (0.3%) وفي عام 2021م (250) مقعد وفي عامي (2022- 2023م) 245 مقعداً.

أ - نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية:

حصلت المرأة في آخر انتخابات في 7 أبريل 2003 على مقعد واحد من أصل 301 مقعد. وقد توفيت آخر عضوة في مجلس النواب. وينبغي الإشارة هنا إلى أنه لم تحدث أي انتخابات برلمانية منذ العام 2003م ولهذا لم يتغير اتجاه المؤشر أثناء هذه الفترة إلى يومنا هذا إذ ظلت النسبة التي تشغلها المرأة في البرلمان ثابتة وهي ما نسبته (0.33%)، ولن ترتفع مشاركة النساء في البرلمان والمجالس المحلية إلا إذا وجدت اتجاهات سياسية واجتماعية تعمل على تشجيع مشاركة النساء في هذه المجالات. فمن الجدول (5) يتضح أنه بلغ إجمالي عدد المقاعد في البرلمان الوطني (مجلس النواب) في عام 2004 (301) مقعد يبلغ نسبة النساء فيها (0.3) وفي عام 2021 تبقى (250) مقعداً) نظراً لوفاة عدد من أعضائه منها المرأة الوحيدة د. أوراس سلطان ناجي التي توفيت في 2015م وفي عامي (2022-2023) تبقى (245) مقعداً.

جدول رقم (5): نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية بحسب آخر انتخابات 7 أبريل 2003 في الفئة العمرية 18 سنة فأكثر

المؤشر الفرعي	وحدة القياس	الجنس	2003	2020	2021	2022	2023
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني (مجلس النواب) النسبة المئوية من إجمالي عدد المقاعد	%	اناث	0.33	0	0	0	0
عدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني (مجلس النواب) النسبة المئوية من إجمالي عدد المقاعد	عدد	اناث	1	0	0	0	0
إجمالي عدد المقاعد في البرلمانات الوطنية	عدد	المجموع	301	300	250	245	245

المصدر: الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للعام 2024م

ب - نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية:

يمثل هذا المؤشر نسبة ما حصدته المرأة في المجالس المحلية (البلدية) والمتتبع لهذه النسبة عربياً يجد أن نسبة مشاركة المرأة في هذه المجالس زادت عربياً إلا أن المرأة في اليمن هي الأقل مشاركة من بين جميع الدول العربية وهو ما يعكسه الجدول (6) وهذا المؤشر لم يتغير اتجاهه نتيجة لعدم وجود الانتخابات بسبب الأوضاع العامة للبلد وثبات النسبة عند 0.5% من إجمالي أعضاء المجالس المحلية.

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
عدد محكم خاص بأبحاث المؤتمر الدولي الأول بجامعة المهرة.
27-28- أكتوبر 2024م
مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

جدول (6): نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومة المحلية

المؤشر الفرعي	وحدة القياس	الجنس	الفئات العمرية	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس المحلية النسبة المئوية من إجمالي عدد المقاعد	%	إناث	18 سنة فأكثر	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
عدد المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس المحلية النسبة المئوية من إجمالي عدد المقاعد	عدد	إناث	18 سنة فأكثر	38	38	38	38	38
إجمالي عدد المقاعد في المجالس المحلية	عدد	المجموع	18 سنة فأكثر	732	732	732	732	732

المصدر: الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للعام 2024، ص150

دور الجامعات اليمنية في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

تؤدي الجامعات اليمنية دورًا مهمًا في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، من خلال العديد من الجوانب منها:

1- **التعليم والتمكين الاقتصادي:**

- توفير فرص التعليم المتساوية للجنسين يساهم في تمكين النساء والفتيات.
- تشجيع النساء على اختيار مجالات دراسية تقنية وعلمية يساهم في تحقيق المساواة في سوق العمل

2- **البحث والابتكار:**

من خلال دور الجامعات في تطوير البحث العلمي والتكنولوجيا والتي يمكن أن تسهم في تحقيق التقدم والمساواة.

3- **التوعية والتثقيف:**

- يجب على الجامعات أن تعزز الوعي بقضايا المساواة بين الجنسين وتشجع على التحدث عنها.
- توفير منصات للنقاش والتوعية حول حقوق النساء والفتيات.

4- **المشاركة السياسية والاجتماعية:**

- تشجيع المشاركة النسائية في الحياة السياسية واتخاذ القرارات.
- تعزيز دور النساء في المجتمع وتمكينهن من المشاركة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

الهدف 6: ضمان تو افر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة:

من ضمن أهداف التنمية المستدامة حصول الجميع على نحو منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030م. وقد أورد تقرير مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في اليمن والذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء في م/عدن عدة مؤشرات تدل على مدى تحقق هذا الهدف، حيث تم تعريف خدمة مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة على أنها خدمة موجودة في المباني، ومتاحة عند الحاجة

وخالية من التلوث، ويتم التعبير عنها بنسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة.

جدول (7) نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة

المؤشر	وحدة القياس%	2019		2020		2021		2022	
		حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
نسبة الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية	%	76.83	49.55	77.14	50.68	77.0	52.0	93.8	63.7
الإجمالي	%	59.7		60.7		62		72.8	
نسبة الأشخاص الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المحدودة	%	21.36	23.75	21.48	33.35	21.60	34.50	21.61	34.50
الإجمالي	%	28.4		29.0		29.0		29.4	

المصدر: الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للعام 2024، ص161

يتضح من بيانات الجدول:

1- ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية في العام 2022م إلى (**72.8%**) مقارنة بالأعوام (2021، و2020، و2019) إذ كانت على التوالي:

(**62**%) (**60.7%**) (**59.7%**) مما يعكس التحسن في توفر خدمات مياه الشرب الأساسية في ظل الدعم الذي تلقاه قطاع المياه.

2- ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية في الحضر مقارنة بالريف.

3- لم تشهد نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المحدودة تحسنا بل زادت هذه النسبة بشكل محدود جدًا وبسيط على مدى الفترة 2019-2022م، حيث نجد أنه ارتفع إلى (**29.4**%) في العام 2022م بعد أن كان (**28.4**%) في العام 2019م.

من أهم أدوار الجامعة في ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة:

1- تنظيم ورش عمل وحملات توعية للطلاب والمجتمع المحلي حول ممارسات الاستدامة والنظافة.

2- تشجيع البحث والابتكار في مجال المياه والصرف الصحي وتطوير تقنيات جديدة وحلول مستدامة.

3- التعاون مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي لتحقيق أهداف الاستدامة في مجال المياه والصرف الصحي.

مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
عدد محكم خاص بأبحاث المؤتمر الدولي الأول بجامعة المهرة.
27-28- أكتوبر 2024م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة:

تعد خدمات الطاقة من أهم الخدمات التي لا يستغني عنها الأفراد والمجتمعات بشكل يومي وعلى مدار الساعة وقد أشارت أهداف التنمية المستدامة من ضمن أهدافها إلى هذا الهدف وضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة، وإلى بلوغ ثلاث غايات بحلول عام 2030، هي:

1- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة.

2- تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي.

3- مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

وقد أورد تقرير مؤشرات التنمية المستدامة مؤشرات تحقيق هذا الهدف في اليمن وفق النسب الآتية: والذي يوضحه الجدول (8) والشكل (3).

نسبة السكان المستفيدين من خدمة الكهرباء:

يعكس هذا المؤشر إمكانية الحصول على الكهرباء، ويقاس بنسبة السكان المستفيدون من خدمات الكهرباء وهي النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات الكهرباء.

جدول رقم (8) نسبة السكان المستفيدين من خدمة الكهرباء (2019-2022)

البيان	وحدة القياس	2019	2020	2021	2022
نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء	%	72.8	73.8	74.9	86.2
حضر	%	93.1	93.1	93.1	96.1
ريف	%	60.7	62.1	63.4	81.9

المصدر: المصدر: الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للعام 2024، ص175

شكل رقم (3) يوضح نسبة السكان المستفيدين من خدمة الكهرباء (2019-2022)

على الرغم من زيادة نسبة السكان المستفيدين من خدمة الكهرباء كما يشير إليه المؤشر في الجدول رقم (8) والشكل البياني (3) بين الأعوام (2019 – 2022) وارتفاع نسبة الزيادة في الحضر عن الريف، حيث بلغت نسبة المستفيدين في الحضر بواقع (**96.1**%) مقارنة بالريف التي تبلغ (**81.9**%) في العام 2022 إلا أن منظومة الكهرباء في اليمن تعاني من جملة من المشكلات والصعوبات منها انقطاعها المستمر، وعدم حصول بعض المناطق من كفايتها من خدمة الكهرباء. لذا فمن **أهم أدوار الجامعة في ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة هي:**

- تطوير البحث العلمي في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.
- العمل على نشر الوعي بين أوساط السكان بأهمية الحفاظ على الطاقة وترشيدها واستخدام مصادر الطاقة النظيفة.
- الشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة لإقامة برامج تدريبية للمهنيين في مجال الطاقة المتجددة وتطوير مهاراتهم.
- إعداد البحوث الاجتماعية والاقتصادية التي تدرس تأثيرات استخدام الطاقة على المجتمع والاقتصاد، وتوجيه السياسات والإجراءات الملائمة.
- التعاون مع القطاع الخاص والحكومي من أجل إقامة شراكات مع الشركات والجهات الحكومية لتطوير مشاريع طاقة مستدامة.

الصعوبات التي تواجهها الجامعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة

في هذا الجزء نستعرض بعض الصعوبات التي تواجه الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة منها:

1- عدم تنفيذ بنود السياسة التعليمية في مرحلة التعليم الجامعي، الذي أدى إلى عدم وجود رؤية واضحة للتعليم الجامعي تنبثق من احتياجات المجتمع.

2- غلبة الجانب النظري مقارنة بالجانب التطبيقي في كل الجامعات الحكومية والخاصة، كما لم يوجد تنوع وتجدد للنمط التعليمي المعمول به.

3- تعد النزاعات والحروب عاملا من عوامل عرقلة التعليم الجامعي في تحقيق أهدافه ومن ضمنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- غياب الحرية الأكاديمية شكلت عائقاً أمام التعليم للارتقاء والتطور.

5- عدم توافر بيئة تعليمية مناسبة كالمباني والقاعات الدراسية وتوفر الإصدارات الحديثة من الكتب ورفد المعامل والمختبرات بالمتطلبات الضرورية.

6- الفساد المالي والإداري شكل عائقا أمام تحقيق الجامعات لأهداف التنمية المستدامة.

7- عدم تطوير الاستراتيجيات الوطنية للتعليم وأهمها الاستراتيجية الوطنية التعليم العالي والعمل على إدراج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج التعليمية.

8- ضعف التنسيق بين الجامعات الحكومية والخاصة مع الجانب الحكومي في إطار الاستفادة والشراكة المتبادلة.

9- ضعف ميزانيات الجامعات، وعدم اعتمادها على مصادر دخل أخرى، وهو ما أدى إلى عرقلة أدائها لاسيما الجامعات الحكومية.

10- ضعف الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال، أدى إلى قصور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نتائج البحث:

هدفت الدراسة إلى معرفة إشكالية العلاقة الجامعات اليمنية وتحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف استعانت الباحثة بجملة من الأدبيات النظرية والمؤشرات الإحصائية التي توضح مدى تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة اليمن وقد ركزت الباحثة على السبعة المؤشرات الأولى ضمن أهداف التنمية المستدامة وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها في الآتي:

- ما زال هناك قصور في أداء الجامعات اليمنية وتحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.

- عدم إسهام الجامعات اليمنية والتعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، وذلك لضعف الشراكة بين قطاع الأعمال والجامعات، أيضاً عدم وجود برامج ومشروعات استثمارية تهدف إلى تنمية القطاع الإنتاجي؛ مما يؤدي إلى ازدياد دائرة الفقر واتساعها.

- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية، وتدني إنتاجية النشاط البحثي في الجانب الزراعي، وكذا ضعف التنسيق بين الجامعات اليمنية والجهات المسؤولة عن التنمية الزراعية، ومن ثمَّ قلة مساهمة الجامعات في ضمان الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

- عدم ربط نتائج الأبحاث الطبية والسريرية التي تقوم بها الجامعات اليمنية بالقطاع الصحي، الذي من خلاله سيعمل على تطوير القطاع الصحي والتخفيف من الأمراض السارية المنتشرة في اليمن.

- انعدام البرامج الجامعية التي تحث على نشر التعليم بين أوساط الشباب والكبار، والعمل على عقد حلقات التوعية والتي تنظمها الجامعات وفق إليه متبعة.

- ضعف تعزيز الجامعات لقضايا المساواة بين الجنسين وتشجيعها على التحدث عنها.

- ضعف تشجيع الجامعات اليمنية على البحث والابتكار في مجال المياه والصرف الصحي وتطوير تقنيات جديدة وحلول مستدامة، أيضاً عدم التنسيق بين الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة أدى إلى تردي الخدمات ومنها في مجال المياه والصرف الصحي.

- ضعف تطوير الجامعات اليمنية البحث العلمي في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

توصيات البحث:

- تعزيز التنمية المستدامة من حيث إعداد القوى العاملة عالية المهارة وتقديم خدمات للمجتمع المحلي والاضطلاع بمشروعات بحوث تتناول المشكلات الاجتماعية المختلفة، وعلى الرغم من ذلك مازالت التحديات التي تواجه هذه الجامعات تحديات هائلة، ولكي تواجه هذه التحديات بفعالية ويتم التغلب على المشكلات فهناك حاجة ماسة إلى بداية جديدة واستراتيجية جديدة من أجل الربط بين الجامعات اليمنية والتنمية المستدامة.

- تعزيز التعاون الوثيق بين الجامعات مع مختلف المؤسسات وجهات العمل الحكومية من أجل تدريب الموارد البشرية لاسيما الذين يتمتعون في آن واحد بالكفاءة والمواصفات المهنية التي تتفق مع احتياجات التنمية. وتعتبر مهمة البحث الملقاة على عاتق مؤسسات التعليم العالي بجانب مهمتها التدريبية جانباً ضرورياً لإسهامات جادة في التنمية المستدامة.

- تعزيز البحوث التي تخدم الواقع اليمني وحل مشكلاته والعمل على تطبيق نتائجها على أرض الواقع.

- تعزيز الحرية الأكاديمية للجامعات اليمنية مع زيادة الدعم المخصص لها، وكذا إقامة شراكة بين القطاع الخاص والجامعات للحصول على مصادر تمويل متعددة.

- تحييد الجامعات اليمنية خاصة ومؤسسات التعليم عامة عن الصراعات السياسية والنزاعات الطائفية والعنصرية والقبلية، والمحافظة على الهدف الذي أقيمت له وهو نشر العلم والمعرفة والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

- محاربة الفساد المالي والإداري المستشري في الجامعات اليمنية، والعمل على تبني الكفاءات القادرة والفاعلة للوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة فعالة.

المصادر:

الأشوح، وليد حسان عبد الباري، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

التعليم من أجل التنمية المستدامة (2019) اليونسكو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء عدن، كتاب الإحصاء السنوي لعام2021-2022م.

الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء(عدن)، تقرير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للعام 2024م.

حروش، لامية وطوالبية محمد (2017) دور مجتمع المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع 13، الجزائر.

دهان، محمد وزغاشو، مريم (2018) دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة،10-11ديسمبر، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر.

العرقاوي، سامر وعجوز، موسى (2019) مساهمة مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة من خلال المسؤولية المجتمعية، المؤتمر العربي الدولي الثاني المحكم المسؤولية المجتمعية للجامعات (التزام وتشريعات)، عمان الأردن.

العلايا، فتحية أحمد حسين والحياسي، سماح محمد صالح (2023) متطلبات تطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة، مجلة جامعة البيضاء (عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الرابع لجامعة البيضاء)، 5(4)، اليمن.

قراضه، علي محمد محمد وعامر، عبد الرحمن حفظ الله (2022) رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعات اليمنية نحو تحقيق الوعي المجتمعي بأهمية التنمية الزراعية المستدامة، مجلة جامعة صعدة، 1(2)، اليمن.

قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن (2023) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليمن.

لخضر، بوساحة عمر ونسيمة، بحوص (2019) دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزائر.

اللبدي، فدوى وعدامة صلاح (2004م) دور الجامعات في عملية التنمية والتقدم الاجتماعي، الندوة العلمية حول الدراسات العليا في الجامعات العربية، 27-29، جامعة عدن، 2004م.

المحرم، إسماعيل عبد الله والشرجبي، خليل منصور (2019) الزراعة المستدامة والأمن الغذائي ودور البحوث الزراعية ونشر التكنولوجيا في اليمن، المجلة السورية للبحوث الزراعية، 6(1)، سوريا.

أبو مغلي، سميح وآخرون (1997) قواعد التدريس في الجامعة، دار الفكر، عمان.

Vasiliki Kioupi and Nikolaos Voulvoulis, Education for Sustainable Development: A Systemic Framework for Connecting the SDGs to Educational Outcomes, Sustainability 2019, 11, 6104, www.mdpi.com/journal/sustainability.

Aisha Yousef Aljendan, A Framework for Effective Implementation of Sustainability Leadership in Saudi Arabia Higher Education,

International Journal of Religion 2024 Volume: 5| Number 10 | pp. 1155 – 1169,

DOI: https://doi.org/10.61707/8shrf912 ijor.co.uk

Stella Ofor-Douglas, Managing Innovative University Education for the Attainment of Sustainable Development Goals in Nigeria, East African Journal of Arts and Social, Volume 6, Issue 1, EAST AFRICAN NATURE & SCIENCE ORGANIZATION,2023. DOI : **https://doi.org/10.37284/eajass.6.1.1173**.